جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

المؤتمر الدولي: **المدينة والتحديات الديمغرافية**

محور المشاركة/ **الخامس: دراسات وتجارب علمية**

عنوان المداخلة:

المدينة من منظور الاتصال الجواري: تفعيل للمقاربة التشاركية

مداخلة مشتركة:

د. مكي أم السعد / د. غلاب صليحة

تاريخ الملتقى: **14 نوفمبر 2023.**

ملخـص:

تحاول الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع المدينة وفقا لآلية الاتصال الجواري الذي يستدعي الارتكاز على المقاربة التشاركية في عمل الجماعات المحلية، وما يتصل بذلك من جهود تبذل في سياق توطيد علاقة البلديات الحضرية مع المواطنين لتحقيق التهيئة الحضرية، ولإبراز دور ومهام الاتصال الجواري في بعده "المحلي"، عبر الأشكال والوسائل المعتمدة: جرائد، إذاعة، قنوات خاصة..، لتفعيل مسار التخطيط الحضري للمدن.

ومدى اعتبار آلية الاتصال الجواري أحد أولويات السلطات العمومية (محليا) لبلوغ صورة جيدة للمدن تجمع بين الأصالة والمعاصرة، ومقدرتها على تعبئة السكان المحليين وإدماجهم في مسار التهيئة الحضرية، ما يبرز أثر الاتصال على: السلوكيات، العادات والقيم الاجتماعية، وفقا للمقاربة (التشاركية) التي تهدف لإشراك المواطنين في سيرورة التهيئة الحضرية للمدن عبر عمليات التخطيط ووضع الاستراتيجيات المحلية، لإحداث التفاعل الايجابي المرجو، ورفع العوائق التي تحد من فعالية رسالة المجلس البلدي، والعوائق التي تحول دون وصول صوت المواطن للمسؤولين، والعمل على ترسيخ (ثقافة المشاركة) في الشأن العام.

الكلمات المفتاحية: الاتصال الجواري، التهيئة الحضرية، المقاربة التشاركية.

مقدمـــــــــة:

تقوم الورقة البحثية التي تحمل عنوان: "**المدينة من منظور الاتصال الجواري: تفعيل للمقاربة التشاركية**" على تحقيق هدف رئيس يتمثل في إبراز الآليات التي تعتمدها الجماعات المحلية في مواجهة أزمة التهيئة الحضرية، ومدى استعانتها بآلية الاتصال الجواري، وسعيها لتحقيق التقارب مع السكان المحليين من خلال الاعتماد على المقاربة التشاركية، ومنه معرفة دور مساهمة السكان المحليين في إيجاد حلول للأزمة التي تواجهها الجماعات المحلية في مجال التهيئة الحضرية، ومنه إبراز الآليات التي تعتمدها لمواجهتها، ومدى اهتمامها بوسائل الاتصال وسعيها لتحقيق الجوارية والتقارب من السكان المحليين، واستراتيجيتها في إشراكهم في الشأن المحلي وما يتصل بعملية التهيئة الحضرية، كما تبحث في الدور الذي يؤديه المواطنون للمساهمة في إيجاد حلول للأزمة.

حيث يعتبر الموضوع بحد ذاته حديث الطرح من حيث اعتماد السلطات العمومية للمقاربة التشاركية منذ سنوات قليلة فقط، وحث الولايات على عقد سلسلة اجتماعات مع المنتخبين والناخبين المحليين من أجل تجسديها محليا، حيث ما زالت النقاشات تثار حول جدوى الاتصال الجواري في إيجاد حلول لمشكلة التهيئة الحضرية.

ولأن المدينة وما يتصل بشؤونها عادة ينظر اليه من منظور تقني/ فني بحت فإن دراستها وفقا لمنظور الاتصال الجواري يعتبر من وجهة نظرنا ذو أهمية بالغة وخاصة إذا جاء مقرونا بالسعي لاعتماد المقاربة التشاركية وفتح المجال واسعا للسكان المحليين للإدلاء بآرائهم في كل ما يتصل بالشأن المحلي منذ إطلاق عمليات التخطيط الأولى، المساهمة في وضع الاستراتيجيات، ثم لاحقا في الحفاظ على المنجزات، ومن ثمة إعطاء صورة حسنة للمدينة، وبالتالي فإن أهمية تظهر من خلال البحث في موضوع شائك من حيث الربط بين متغيري الاتصال الجواري والتهيئة الحضرية، وإبراز أثر الاعتماد على المقاربة التشاركية لتحقيق التهيئة الحضرية لبلوغ صورة حسنة للمدينة.

كما أن الأسباب التي دعت إلى تسليط الضوء عليه من خلال المؤتمر الدولي الذي يتناول بالدراسة: المدينة والتحديات الديمغرافية ينحصر السبب الرئيس في حالات التشوه البصري للمدن مثلا بولاية قالمة- والمتواصلة منذ عقود –مع العلم أن ولاية قالمة تحصلت في سنة 1987 على صفة (أحسن وأنظف مدينة، وأحسن إنارة) على المستوى الوطني، ولكنها ولأسباب مختلفة تسجل تراجعا وتخلفا، وهو ما أثار جدلا ونقاشا بين المنتخبين المحليين والمواطنين-.

التساؤلات الرئيسية :

- ما مدى اعتماد الجماعات المحلية على الاتصال الجواري مع السكان المحليين لتحقيق التهيئة الحضرية؟
- هل يرتبط تحقيق التهيئة الحضرية للمدن باعتماد المقاربة التشاركية؟

المبحث الأول: الاتصال الجواري

1-مفهوم الاتصال الجواري: الأشكال، المهام والمتدخلون:

ارتأينا تقديم جملة من التعريفات التي تناولت مصطلح الاتصال الجواري من حيث أنه يشير إلى: الاتصال العام، والاتصال بذاته حسب الباحثين يرمي إلى: إقامة علاقة، مشاركة في عمل ما، أو قسمة أو حصة ما، وإلى أن الاتصال عملية تفاعلية تقوم وفقا لسيرورة منتظمة تبدأ من انتقال معلومة من مرسل نحو مستقبل، بشرط أن ترفق هذه العملية برجع الصدى، حتى يحصل "التفاعل" المرجو منه ويتحقق الغرض من العملية الاتصالية وهو "الاستجابة، وتكون في مجال التنمية في شكل تجند أفراد المنظمة أو المجتمع للمساهمة في المخططات التنموية وفي اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية.

حسب (فوضيل دليو، 2010، 248) مصطلح (الجوارية) تعريب لما يقابله في لغات جنوب إفريقيا: Proximité ; Proximidad, Prossimitia. وأصله في اللغة العربية: جاور الرجل مجاورة وجوارا: ساكنه، وتجاوروا بمعنى: جاورا بعضهم بعضا.

-من جهته يمنح (Thierry Libaert, 2009, P 3)• لمفهوم الاتصال (الجواري) بعدا (محليا) كون المعنى الإجرائي يضع الاتصال حول جهود مخططة تدور حول هدف طويل المدى، والوقت هو من أعطى القيمة لنشاطه، والاتصال ليس عملا معزولا، بل مجموعة ديناميكية من التفاعلات تتم عبر الزمن، ليصبح "نشاطا مركزا حول المحلي، للبحث عن علاقات وجها لوجه، وعن قيم المكان والبحث عن الأصول، والاتصال اللامركزي الذي يتجه بشكل أكبر نحو الجمهور، وعن طريق قيمه يظهر اليوم كأنه الحقيقة الوحيدة العملية على المدى الطويل".

-كما يعرف على انه: كل اتصال يتم بين الإدارة والمواطن عامة، بغية تأمين حماية المصلحة العامة.

من ناحية أخرى يعني أنه: عبارة عن عملية تقنية تنظم المصلحة العامة وتقرب الفهم للمواطن والإدارة، وإذا كان العمل الجواري يشير إلى كل نشاط فكري أو مادي ملموس كوجه من أجل التقرب من انشغالات المواطنين باستعمال وسائل الإعلام المباشرة وغير المباشرة لحماية المجتمع، فإن الاتصال الجواري هو نقل هذا العمل باستعمال وسائل الإعلام والاتصال.

ومن وجهة نظرنا فإن، الاتصال الجواري عملية تتم بين أطراف متدخلة في محيط جغرافي، تسعى إلى خلق علاقات متبادلة، وإلى إلغاء كل الحواجز والعوائق التي يتسم بها الاتصال التقليدي، خاصة بين (الناخبين

• يعتبر عمل "ثيري ليبير"، الذي يحمل عنوان: الاتصال الجواري – الاتصال المحلي-الاتصال الميدان"، الصادر في عام 1996، مرجعا في هذا الجانب، حيث أن الاتصال الجواري يدمج اتصال الأزمة، اتصال المخاطر ومن ثمة اتصال القبول .communication d'acceptabilité

والمنتخبين) من خلال تسطيح بنيته وتحقيق تقارب ومجاورة بين مختلف الأطراف المتدخلة في المحيط، وتستخدم لتحقيقه كل أدوات الاتصال المتاحة محليا، للتحاور حول الشأن العام المحلي، واتخاذ القرارات المناسبة بشكل تشاركي.

2-أشكال الاتصال الجواري:

2-1- العمل الجواري: يقوم بمهمة إحداث تقارب بين الإدارة والمواطن باستعمال الوسائل الإعلامية الوسيطة كالمرافق العمومية ووسائل الإعلام الجماهيري.

2-2-إعلام المرفق العام: يمثل جهاز إداري يضم أنواع الخدمات العمومية، يقوم حسب (فيصل بن حليلو، 2015) على مبدأ تحقيق المصلحة العامة بتلبية حاجيات المجتمع المادية: كالحق في: العمل، الصحة والرعاية الاجتماعية، السكن، الماء الشروب والصرف الصحي، وغير المادية: كالحق في التعليم والتمتع بالثقافة والمشاركة فيها•.

2-3-تقريب الإدارة من المواطن•: تبنت الدولة الجزائرية نظام اللامركزية الإقليمية والمرفقية، وذلك بهدف تقريب الادارة من المواطن، وتحقيق مشاركته في تسيير شؤونه العمومية، وأصدر المشرع مجموعة من النصو القانونية التي تبين المبادئ التي تحكم العلاقة بين الإدارة والمواطن، وتلك التي تحكم تسيير مختلف المرافق العمومية، خاصة مبدأ المساواة الذي يعد بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة (السعيد سليماني، الخدمة العمومية في الجزائر: واقع وافاق، 2015).

3-مهام الاتصال الجواري:

- تحسين المرافق العمومية بتحسين الخدمات المقدمة لاستعادة الثقة بالإدارة.

•-المرفق العام له علاقة وطيدة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة العهد الدولي الخا بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والاقتصادية لعام 1966، وتتضمن هذه الحقوق المواد من 6 إلى 15.

•- أثرت أمراض البيروقراطية بشكل مباشر في علاقة المواطن والسلطة السياسية، ما جعل رئاسة الجمهورية في مطلع عام 1977 تقوم بتحليل ظاهرة البيروقراطية من خلال إستبيانات وزعت على وسائل الإعلام، على إداريين ومواطنين، قصد الحصول على معلومات ذات طابع اجتماعي واقتصادي، والنتيجة التي استخلصتها رئاسة الجمهورية، هي أن الأعمال المعقدة في مضامينها، تركت انطباع سيئ لدى المواطنين ان البيروقراطية ظاهرة تخلق شعور من اللاأمن وفقدان الثقة، هي مضيعة للوقت وتعطيل الأعمال والمشاريع.

- تحسين خدمات المرافق العمومية والإدارية، لتخفيف الإجراءات أثناء تعاملها اليومي مع المواطنين، وخاصة خدمة الاستقبال بتوظيف قائمين بالاتصال مؤهلين، والتحرر من كل أشكال البيروقراطية، وتقديم الحماية اللازمة للمواطن من كل الضغوطات.
- تخفيف الإجراءات الإدارية، واتباع الإصلاح الذي يستهدف الادارة والذي يكون عادة بواسطة مراسيم وأوامر، بعملية مماثلة لإصلاح الفرد والموظفين، حسب رؤية الباحث (ميلود قاسم، 2011، 79)، وخلق مصالح للاستعلام لإعلام المواطنين وتوجيههم: (وزارة الداخلية خلقت فضاءات رقمية بوابة المواطن، 25 مارس 2016، وارقام هاتفية منها الخط الأخضر (00 11) للرد مباشرة على انشغالاتهم).

4-الأطراف المتدخلة في الاتصال الجواري:

يوجد العديد من الأطراف المتداخلة في تسيير الشأن المحلي للمدن والتي تتوزع عبر أنساق المجتمع على غرار: المساجد، وسائل الاعلام، المؤسسات التعليمية، جمعيات المجتمع المدني، وغيرها ممن يأخذ على عاتقه مهمة البحث عن آليات للمساهمة في حل مختلف المشاكل المعقدة السائدة بالمدن والتي تعتبر عملية التهيئة الحضرية واحدة من الامراض المزمنة والمستعصية عن الحل، بالنظر إلى أهمية هذه الفضاءات العمرانية في خلق الراحة النفسية، الرفاه الاجتماعي، الاستقرار والهدوء المجتمعين سكينة المواطن المحلي، والتي تنعكس إيجابا في حال توفرها على خلق حالة من التصالح المجتمعي والنأي عن مختلف حالات الشذوذ التي يعانيها مجتمع عربي مسلم ينكر في عقيدته الجرائم ويحرم استباحة الدماء.

لأجل ذلك سيقتصر حديثنا حول طرف رئيس هو الاخذ بزمام خلق اتصال جواري، إيجاد وسائله وأدواته، تحرير رسائله ومضامينه، وتفعيل طرق التقارب بينه وبين الساكنة المحليين، عن طريق تبني مبدأ (المشاركة) المجتمعية (السكان المحليين) في إدارة الشأن المحلي واتخاذ القرارات والمساهمة في كل مراحل تحقيق التهيئة الحضرية للمدينة.

4-1-المنتخبون المحليون: يعتبر دور المنتخب المحلي بالغ الأهمية تبعا لدور المجالس المنتخبة ومدى إسهامها عن طريق استخدام آليات وأدوات الاتصال الجواري في خدمة التنمية عموما، وفي المحافظة على المحيط العمراني الحضري بشكل أدق، الأهمية هي مستمدة من مهمتهم وما يتصل بها من حقوق وواجبات وهي مهمة جوارية، حيث يقوم المنتخب سواء كان في المجالس البلدية، الولائية أو البرلمان بنقل انشغالات منتخِبِيه إلى الإدارة أو إلى السلطات العمومية بحجة القانون الذي منحه سلطة التمثيل لمصلحة المواطن.

وبناء على عمله داخل اللجان المستحدثة في كل هيئة منها لجان السلطات العمومية، النظافة والشؤون الاجتماعية، وبذلك فالناخب يقوم بدور الوسيط بين الإدارة والمواطن، ويعتبر "شريكا" حيويا في تنمية الاتصال الجواري، من خلال مقدرته على صياغة مشاريع للقوانين التي تخدم المصلحة العامة.

وبالتالي تعتبر المجالس المنتخبة / الناخبين المحليين الهيئة القاعدية لهرم الإدارة العامة للدولة، وهي الأرضية الأساسية التي يرتكز عليها الحكم، كما تمثل هيئة ديمقراطية تمثيلية، لأن مجلسها ينتخب من السكان المحليين عن طريق الاقتراع المباشر، وبذلك فهي تعبر بكفاءة عن تطلعات السكان واختياراتهم، بالاحترام والسلطة المعنوية القادرة على تحريك طاقات أفراد المجتمع.

5- الوسائط المستخدمة في الاتصال الجواري لتحقيق التهيئة الحضرية للمدينة:

تقوم الهيئات الادارية لتحقيق الاتصال الجواري باستخدام مجموعة من الأدوات لتوصيل المعلومات، وتزويد الجمهور بمختلف المعارف اللازمة لإشراكه في الشأن العام، ومن ثمة في عملية اتخاذ القرار، وتتنوع الوسائل التي تعتمد عليها في ذلك البلديات بين وسائل الإعلام الجماهيرية من إذاعة، تلفزيون وصحافة مكتوبة، وبين وسائل وتطبيقات تتيحها تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، ووسائل تقليدية تتنوع بين أبواب مفتوحة، ملصقات، إعلانات ومطويات واتصال مباشر، والأرقام الخضراء، وخطوط الهاتف وغيرها.

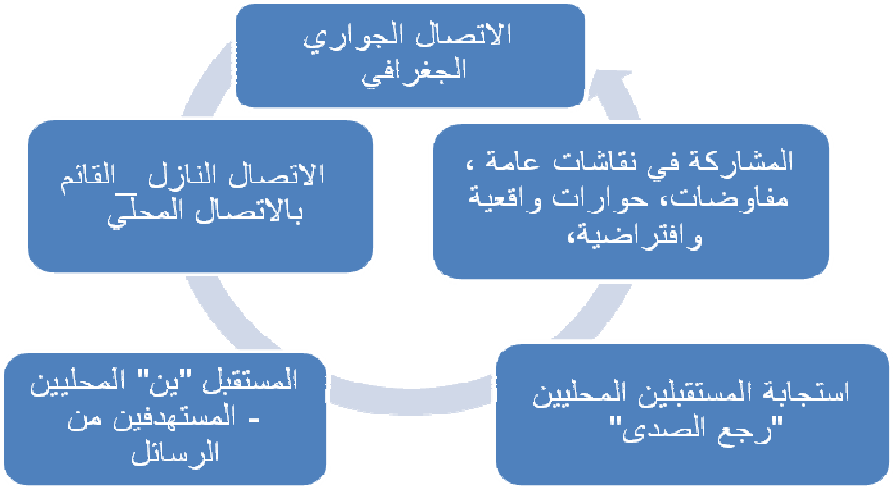

شكل رقم 01: سيرورة الاتصال الجواري- معد من قبل الباحثتان

6-عوامل ظهور وتطور الاتصال الجواري في الجزائر:

سجل المؤرخ الفرنسي (بنجامين ستورا، 2012، ص. 6) أن تاريخ الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنوات (1962– 1988) تغير فيها تنظيم الجزائر تغيرا جذريا، وانقلبت الملامح الريفية رأسا على عقب، وظهور الآلات الحضرية التي امتصت رجالا مرتبطين منذ الأزل بالأرض وبالتقاليد المحلية، و"الانفجار" السكاني والتدفقات البشرية، والإنتاجات الاقتصادية الخفية (التهريب)، وصيغ الفن الشعبي (موسيقى الراي)، وإعادة تشكيل العلاقات الأسرية وتراخيها، لقد اغتنى التنوع التاريخي للفضاء الجغرافي القومي باستمرار بالاختلافات الجديدة، وبطرق ردة الفعل على التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري بأكمله، في عام 1962 كان عدد سكان الجزائر 10 ملايين نسمة، وفي نهاية عام 1988 بلغ عددهم نحو 25 مليون نسمة.

وبالتالي فإن فتر

ة الثمانينيات وما شهدته من أحداث بارزة ساهمت في الانتقال بمفهوم الاتصال إلى مراحل أكثر تطورا تجلت في اعتماد (الجوارية) كمبدأ للتقارب من المواطنين بشكل عام، وبأن الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر لتجسيد المفهوم جاءت ضمن ظروف سياسية، اقتصادية واجتماعية وإعلامية (استثنائية) أملاها الوضع الأمني بالأساس، وكان هدفها الأساسي طمأنة المواطنين على راهنهم ومستقبلهم، ولتحقيق مبدأ العدالة وإقرار عدد من الحقوق والحريات التي تضمنها دستور 1989، وما تلاه من قوانين للإعلام، العمل وتشكيل الجمعيات وغيرها، ويتضح من خلال هذه المرحلة أنه حصل انتقال في الاتصال من الطابع الرسمي ذو الاتجاه الأحادي، إلى التقاربي ليسمح للمواطنين، الإعلاميين وجمعيات المجتمع المدني من المشاركة في تشكيل معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجزائر ما بعد "انتفاضة الفقر"، واعتمد لاحقا في مستويات مختلفة على غرار التهيئة العمرانية/ المجالية في المدن.

المبحث الثاني: الاتصال الجواري وآليات تحقيق التهيئة الحضرية للمدن:

1-المدينة: نظام الحياة، الافراد، الأدوار والقيم السائدة:

-عرفها (لويس ويرث Louis Wirth) على أساس طبيعة الأفراد ونظام الحياة، بأنها: "العناصر المميزة للحضرية، والتي تشكل في رأيه طريقة، وهي وحدة عمرانية نسبيا تتميز بالكثافة السكانية، وهي مقر دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا" (هناء محمد الجوهري، 2009، 48).

ويركز بذلك على ثلاث متغيرات: الحجم، الكثافة واللاتجانس، وهي تمثل خصائص المجتمع الحضري، حيث يرى أن حجم المدينة وتنوعها يؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين سكانها، ويترتب عنه ظهور جماعات وثقافات متعددة ومختلفة ومتباعدة، وتصبح العلاقات بينهم سطحية ومؤقتة".

-أما رؤية (روبرت بارك) فهي (**عقلانية**) مفادها أن: "المدينة ليست مجرد تجمعات من الناس، مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا، مثل الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات، كما أنها ليست مجموعة من النظم والإدارات، بل هي عنده فوق هذا كله "اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد"، "إنها ليست مجرد ميكانيزم مادي أو بناء صنعه الإنسان، بل هي نتاج الطبيعة، وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصو (محمد عاطف غيث، نفس المرجع، 129).

ليمنح هذا التعريف أهمية بالغة للعنصر البشري ودوره (العقلاني) بما ينطوي عليه من قيم، عادات وتقاليد، والتي من شانها أن ترسخ "قيمة" المدينة لدى السكان، وتجعل منها خصوصية "بشرية"، وهذا ما نود البحث فيه للتأكيد على أهمية الفاعلين في المحيط الحضري، وهم "السكان المحليون"، ودورهم في خلق سلوكات، وقيم تتسم بالإبداع وتحافظ في نفس الوقت على خصوصية وهوية المدن.

-ووفقا لرؤية (ويرث) فإن طابع الحياة في المدينة يتميز بتفتت الأدوار وعدم وضوح المعايير، لكن ذلك ليس تصورا نهائيا، فالدراسات الواقعية بينت أن وجود التحضر لا يعني بالضرورة انهيار النظام الاجتماعي والأخلاقي، وهو ما يؤكده (دوركايم) بحديثه عن (التضامن العضوي) داخل المدن، هذه الفكرة هامة جدا للتطبيق في واقع المدن نظرا لما تعيشه من أزمات بسبب تفتت الأدوار نتيجة تعدد المتدخلين، وعدم معرفة على من تقع مسؤولية إدارة المحيط الحضري، وتراجع قيم تأسس عليها البناء الاجتماعي للمدينة، كالتضامن والتعاضد والتعاون والمواطنة، لم تكن معروفة كمصطلحات علمية، لكنها كانت "فعلا" قائما بذاته داخل المدينة والقرية.

وقد عرف مفهوم (المدينة) تبعا لمجالات تخصص الباحثين الذين تناولوها بالدراسة تعدد التعريفات، ومجالات تناولها والمعايير التي يتم على أساسها تصنيف المدن، والتركيز على (المدينة) حسب (أحمد بلعليو) لأنها

"الفضاء الذي تحدث فيه التغيرات الاجتماعية والمادية، وتتفاعل فيه كل الأطراف، فلا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة، لأنها تمثل: مواقع، تجهيزات، بنايات، أشياء، رموز، سلطة، مؤسسة، حلم وإبداع، فهي القيم السائدة، لتعبر عن نسق معقد، ما يجعل عدد عناصرها، وحجم تفاعلاتها من الكبر بالقدر الذي لا يمكن معه ضبطها من منظور معين، ولا تفسيرها من منطق معين، ولأنها (نسق معقد يعني أنها لا تختزل، وحتى لو حاولنا تبسيطها سيلحقها التشويه).

ورغم التناقضات والمظاهر السلبية التي تحدث عنها المنظرين، فإن فرصة الإصلاح ما تزال قائمة من وجهة نظر (رولان بارت) كأحد رواد مدرسة (شيكاغو) الذي تناول المدينة والظاهرة (الاجتماعية الحضرية) بالتحليل وفق منظور ايكولوجي مبني على التفاعل الحاصل بين المجال الحضري بكل خصوصياته وأنماطه وقيمه، وبين الإنسان وما يمتلكه من مواقف وتمثلات انطلاقا من (الإيكولوجيا الإنسانية) حيث يمكن اصلاح العلاقة بين المدينة والإنسان، من خلال دراسة تفاعلاته مع الوسط الطبيعي والجغرافي، والنظر إلى المدينة على أنها تشكل حسب المنظور الايكولوجي مجالا غنيا بالتفاعلات والديناميات الاجتماعية، وتعد "مختبرا اجتماعيا لتحليل وفهم كل الظواهر الحضرية"، لذلك يقول: "ارجعوا كل علاقة اجتماعية إلى علاقة مجالية، وعندئذ يمكنكم أن تطبقوا على العلاقات بين الناس المنطق الأساسي للعلوم الفيزيائية.

وبالتالي فإن المحيط الحضري وكيفية تفعيل العلاقة بين مختلف الأطراف المتدخلة فيه باعتماد اسلوب الاتصال الجواري، يمثل أحد الغايات المشتركة للمواطنين والمنتخبين ومختلف المسؤولين المحليين لتغيير الواقع، النظرة إليه، وخلق تصورات "مدينية" تنعكس إلى سلوك يمكنه أن يحسن المنظر العام للمدن المشوهة كل ذلك مرهون بمدى الاعتماد على المقاربة التشاركية في تسيير الشأن المحلي.

2-التهيئة الحضرية للمدن من منظور الاتصال الجواري:

2-1-مفهوم التهيئة الحضرية:

– تعرف (باية بوزغاية، 2014) التهيئة الحضرية بأنها: "عملية مهمة لتجسيد أدوات التعمير، أو بمعنى أدق كل السياسات الحضرية المرتبطة بالمجال الحضري، وما ينجم عنها من تغير في نمط العيش والسلوك، تبعا لما ينجز من مرافق".

–في الجزائر جاءت أدوات التهيئة والتعمير على صنفين، هما: **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي**.

–بما أن القيمة الحضرية ترتبط بتغير السلوك، فالتهيئة الحضرية تعرف تبعا لذلك على أنها:" تغير في السلوك الإيديولوجي والثقافي مقارنة بمفهوم المدينة، الذي تعدى مفهوم الإقليم المعمر".

–كما يتضمن التغير في السلوك أيضا، تغيرا في الأدوار التي كانت حتى وقت قريب حكرا على المصالح الإدارية وأجهزة الدولة المركزية، لتتوسع فتشمل "دور الدولة والهيئات العمومية، وبالتالي تغير في سلوك الآخرين في تشكيل وتنمية الإطار المبني والمجال الحضري"، مما يعني أن السلوك الذي تتجه نحوه سياسات ومخططات التعمير المرجو إحداث تغيير فيه، يخص شاغلي المجال الحضري أنفسهم وهم (السكان) الذين ينتظر منهم اليوم، خاصة مع توسع المحيط وتشوهه، إلى حد وجدت السلطات نفسها عاجزة عن ضبطه بشكل يضمن مستوى معيشي أفضل، أن يساهموا في عملية تهيئته والحفاظ على ما ينجز فيه.

–لذلك فإن التغييرات المنتظر أن تحدثها التهيئة الحضرية بشكل جوهري في تركيب الإطار الحضري تبعا لرؤية (Zucchelli Alberto, 1983.p 10) بالإضافة إلى تغيير السلوك والهياكل، هو إحداث تغيير مماثل في "علاقات القوى الاجتماعية، وبالتالي في التصور ومحاولة تكيف الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الأوضاع الجديدة"، لذلك فالباحثون يعتبرون ما يجري بالمحيط الحضري من عمليات (تصميمية فيزيقية) تؤدي بالضرورة وكنتيجة للتغييرات السابقة إلى حدوث "التبدل المستمر في القيم القديمة المرتبطة بالحضر وبمفاهيم وتعابير جديدة، تنبع من تحول البيئة الاجتماعية والفيزيقية، وبنماذج مختلفة للتصورات والتعابير التواصلية للواقع".

فثمة اسقاط لتهيئة المجال الحضري في حياة الناس، من حيث أنه يحتاج اليوم إلى تفعيل عملية الاتصال بين كل المتدخلين فيه، بخلاف ما كان عليه، حيث تسند المهام والأعمال إلى الفنيين، المنتخبون والتقنيين، الذين يمتلكون الأدوات اللازمة لإحداث التغيير المرجو، حيث أن تدخل عناصر جديدة في المحيط ومن بينهم المواطنين، يفترض أنهم المستفيدون من الخدمات المنجزة في المحيط، وأن يكونوا منتبهون ومتفاعلاين

مع مختلف التغيرات، وواعين بما يجري من تدهور للمحيط، والذي يؤثر سلبا على حياتهم، ليكونوا في مستوى قبولهم للتغيرات، والمشاركة في تجسيدها والمحافظة عليها لاحقا.

–وقد وضع المشرِّع الجزائري قوانين ومراسيم للتهيئة والتعمير، كالقانون رقم: (87 – 03) المؤرخ في 27 جانفي 1987، وأعيد تنظيمه في القانون (90–29) المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 لضبط التصرفات الواقعة في ميدان التعمير، وهو قاعدة أساسية لكل استثمار اقتصادي.

وبالتالي تبدو اهمية التهيئة الحضرية في حياة المواطنين من خلال حر الجماعات الملحية على إضفاء طابع تنظيمي – جمالي على المحيط الحضري، ولأنها لا تقتصر على إقامة المنشآت الضخمة، وتجميل المدينة، وتوسيع بعض الشوارع التي تترك اثرا في النفس، بل تهدف إلى بناء مدينة تشمل كل الإجراءات الاجتماعية، الاقتصادية والصحية في عملية البناء والمواصلات والمعمارية، وهذا بفضل تدخل المواطنين الذين يقوم عليهم دور بارز في إحداث التغيير والحفاظ عليه، ويمكن أن يتحقق ذلك بفضل الاعتماد على الاتصال، بوضع أدوات من شانها أن تقرب الآراء المختلفة في المحيط الحضري.

خلاصة ذاك ان التهيئة الحضرية تحمل مدلولا يشمل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية، هدفها المحافظة على المدينة مثل "كائن حي" موحد، يتعايش فيه بانسجام الجديد والقديم، وبحركة دائمة، ترتقي بها إلى مستويات ذات نوعية أفضل، وتعتمد على البرمجة والتخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما توجيه ومراقبة التوسع الحضاري، من حيث أنها تمثل "نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشرة"، ويتم التدخل بواسطة:

- المشاركة في الأفكار أو القرارات.
- وسائل الدراسات.
- وسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة محليا.

تحتاج هذه الأساليب والتقنيات وفقا لرؤية (التيجاني بشير، 2000، 84) لتضافر جهود المتدخلين في الشأن المحلي، حتى تتوافق وأهدافها الرامية إلى الدراسة والتحكم في العلاقات العامة والخاصة لكل مجتمع"، ويتطلب الأمر حسب (ميدني شايب ذراع، 2013–2014، 14) توسيع مجال النظر إليها، بكونها ليست "اقتصار أساليب التدخل على الهيئات الرسمية للدولة دون إشراك بقية المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في هذا الميدان، لأن النظرة الشاملة تتطلب تحقيق أبعاد مادية واجتماعية.

3–المظاهر السلبية للتطور الحضري للمدن:

أفرزت ظاهرة التطور الحضري للمدن مظاهر سلبية للغاية، تمثلت في:

- ✓ النمو الفوضوي وغير المراقب للمدن[••]، التي لم تستطع تفادي التطور غير العادي لأحيائها الهامشية.
- ✓ عجز الجهات المعنية عن تنقية وتنظيف المناطق المتعفنة والتي لا تشرف مركزها، وهذا بسبب الهجرة المتزايدة لسكان الريف طلبا للعمل ولمستوى حياة أفضل.

وقد أورد أحمد بلعليو بعض خصوصيات ظاهرة التحضر في الدول النامية نورد منها التالي:

- ✓ غياب خطط لاستيعاب النمو الحضري.
- ✓ –العامل التاريخي "الاستعمار" وأثره على التحضر (تبعية اقتصادية، النتيجة نمو حضري في ظل اقتصاد تابع).
- ✓ –حصول نمو حضري "سريع" بدون ركائز صناعية وتكنولوجية.
- ✓ –التحضر يتغذى من هجرة قروية "كاسحة" تختزل في العواصم السياسية.
- ✓ –اختلال التوازن بين السكان والموارد.
- ✓ –المهاجرون لا يملكون الموارد ولا المؤهلات، ويشكلون زيادة سلبية.
- ✓ –النمو الحضري ذو طابع "فوضوي" يصعب مراقبته والتحكم فيه
- ✓ –بروز ظاهرة "التضخم الحضري Sur Urbanisation.
- ✓ –النمو الحضري كان نتاج سياسات التخطيط المركزي.

من جهة أخرى أشار (جيرالد بريز) الى البعد السياسي الحضري في الدول النامية، حيث رأى أن الكثير منها ورثت عن الاستعمار نظما إدارية لا تسمح بتحقيق المشاركة السياسية للجماهير الحضرية...، وقال المؤرخ (يحي بوعزيز، 1985، ص 47) بأن: "البيروقراطية المريضة (البيروماتولوجيا) الفكرية والحضارية والثقافية التي تعرفها الجزائر اليوم، هي في الحقيقة وليدة الإدارة الفرنسية...)

وبسبب إحساس الجماهير الحضرية بالعجز السياسي، ونظرا للوعود الكثيرة التي يقدمها القادة السياسيون، تنشأ هوة سحيقة بين الطرفين، تدعمها الثغرات الموجودة في نظام الاتصال، ومن شأن هذا الموقف أن يسهم في إحداث تفكك سياسي، لأنه يستند إلى حلقة مفرغة لا تنتهي: وعود، عهود، فعجز وضعف، ففشل وإخفاق... (السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 222) وانعكس ذلك لاحقا في إدارة المواطن

[••]– ظهرت الأحياء السرية وغير المراقبة، مستفيدة إما من غياب التخطيط الحضري الملائم، أو في حالة وجود وثيقة معمارية من غياب المراقبة، حيث يستغل الملاكون العقاريون حاجة الناس إلى السكن، فيجزئوا الأراضي gقطع صغيرة ويبيعونها بشروط تناسب الأوضاع المادية للفئات الدنيا التي تقيم عليها مباني دون تجهيزات حيوية، وهذا بسبب ضعف إنتاج السكن العمومي الذي لم يستطع تغطية الطلب المتزايد، خاصة من قبل الفئات ذات الدخل المحدود.

ظهره لكل ما يعنى بالشأن المحلي، بل وأكثر من ذلك أصبح المتسبب الرئيس في حدوث الازمة الحضرية.

4-رواد المدخل الاتصالي وتحقيق التهيئة الحضرية للمدن:

تحدث (الطاهر لدرع، 2013، □. □ 7-8) عن رؤية رواد (المدخل الاتصالي) الذين يقرون بضرورة تناول موضوع المجال الحضري بالتطرق للعمل التقني الذي يخص عملية التخطيط للمدن، التي تعتبر المعيار المنظم والضابط لتوسعها واتجاهاتها، وتكون إما منتظمة وفقا لمخططات وسياسات محددة، أو تتم بطريقة عشوائية مخلفة نموذجا مشوها، كما رأوا أهمية تبني في مجال التخطيط العمراني الاتجاه التواصلي، الذي يعد رد فعل على التخطيط المركزي ذي الإملاء الفوقي.

يُعنى الاتجاه التواصلي بتشكيل اتفاق وإجماع عن طريق التفاوض والحوار بين مختلف الأطراف المتصارعة مصالحها في العملية التخطيطية، نتيجة نمو الحركات الاجتماعية وتطور تنظيمات المجتمع المدني، في مواجهة التكنوقراط•، لذلك يشير باحثون إلى حصول نوع من التغير في مسار عملية تخطيط المدن بالاهتمام بالاتصال والتواصل كوسائط لتمكين المجموعات والتنظيمات غير الحكومية أن تعمل خارج إطار الدولة وأحيانا ضدها.

هذا ما جعل (جون فورستر John Forester) وآخرين، يرون أن التواصل هو أهم عنصر في التخطيط نشاطا وممارسة، فالتفاعل مع مختلف الأطراف والفاعلين وتبليغ الأفكار وتشكيل الآراء وصياغة الحجة، ومناقشة الاختلافات، والوصول إلى اتفاق وحصول إجماع أساس عمل المخططين، وهو أسلوب أصبح بديلا لطريقة عمل المخططات خلف مكاتب الخبراء المخططين التي كانت سائدة سابقا، فميدان الحياة العامة بتعبير (هابرماس Habermas) منفصل عن نظام الحكومة والاقتصاد الرسمي.

5-علاقة الاتصال الجواري بالتهيئة الحضرية للمدن:

• - التكنوقراط: التكنوقراطي أو التقنقراطية كلمة أصلها يوناني من كلمتين هما تِكني" τέχνη فني وتقني" وكراتُس" κράτος سلطة وحكم"، وباعتبارها شكلا من أشكال الحكومة، تعني حرفيا حكومة التقنية ويقال حكومة الكفاءات، لذلك فإن الحكومة التكنوقراطية تتشكل من الطبقة العلمية الفنية المثقفة، وهي حكومة متخصصة في الاقتصاد والصناعة والتجارة، ...

تبين للباحثين من بينهم (ديفيد ويفر، كريستين أوغان، 1985، 5) اللذان قاما بتحليل دور الإعلام في التنمية، أنه لا وجود لطرق مختصرة، ولا حلول شاملة لمشاكل التنمية في مختلف بلدان العالم، ورأوا ضرورة مراعاة خصوصيات المجتمعات، والأطر التي تعيق التنمية، وافترضت العديد من الدراسات التي عنيت بالمجتمعات الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، أن التصنيع يحسن المستوى المعيشي للسكان، ويطور وسائل الإعلام (الصحافة) بشكل مستقل، ويسمح بزيادة المشاركة السياسية وهذه التجارب قد تحصل في الدول النامية.

كما يؤكد (دنيال ليرنر) في مؤلفه (تحول المجتمعات التقليدية) أواخر الخمسينيات، على أن "التمدن يؤدي إلى زيادة المعرفة والقراءة والكتابة، التي تؤدي بدورها إلى الانفتاح على وسائل الإعلام، التي توسع المشاركة الاقتصادية (معدل الدخل الفردي والسياسة والانتخاب)"، كما أنه يعتبر أن الحكم الديمقراطي هو رحلة تاريخية لاحقة تقوم على أساس أنه النظام النموذج للمجتمع المشارك (فريد شيبوط، 2001، 24- 25).

وضع الباحث (عبد الرحمان عزي، 1992، 108-109) مجموعة من النقاط لتؤكد على أهمية الاتصال في تحقي التنمية بما في ذلك التنمية المجالية- التهيئة الحضرية للمدن، تتمثل في:

- وسائل الاتصال ضرورية في تأسي الوعي الوطني -خاصة ما تعلق بالقواسم والاجزاء المشتركة للعيش-.
- بنية الاتصال الاجتماعي انعكاس لبنية التطور في المجتمع عامة -وفي مدى التلاحم بين افراده في الاسهام في خلق مجال مكاني للعيش والحفاظ عليه لاحقا بالنظر إلى ان السكان المحليين اليوم هم أساس معضلة التشوهات البصرية والعشوائيات-
- وسائل الاتصال تساهم في تعزيز الشعور بالسلطة الجماعية التي يمتلكها المجتمع، وفي استقرار أو إحداث الاضطراب في المجتمع، وتلقين المجتمع الأهداف الواقعية.

6- مؤشرات الاتصال الجواري في مجال التهيئة الحضرية للمدن:

- ✓ **تعزيز مفهوم المواطنة،** وهو أمر مرتبط بأن يكون المواطن واعي بإمكانية المساهمة بشكل أفضل وبنشاط أكبر في عمليات صنع القرار في مجتمعه.
- ✓ **زيادة مشاركة المواطن في اتخاذ القرار المحلي** خاصة ما تعلق منه بالتهيئة الحضرية للمدينة وهذا متصل بمدى اعتماد المقاربة التشاركية وفتح المجال أمام السكان المحليين للمشاركة في صناعة القرار المحلي (عمليات التخطيط، وضع الاستراتيجيات، التنفيذ والمحافظة على المنجز).

- ✓ **تحقيق اللامركزية:** أو الحكم الديمقراطي المحلي، جوهر العمل الجواري، حيث أشار (Gardère) إلى قانون "الديمقراطية الجوارية" الصادر في 27 فيفري2002 •، الذي يرى أنه سجل مرحلة من (اللامركزية) بالجماعات وفي مجال الكفاءات، وهو أمر يتطلب حسبه شرح مقاييس دعم أو تعزيز وسائل التعبير للمواطنين وحقوق المعارضة.
- ✓ **خدمة التنمية المحلية:** دعا مختصون في مجال الجماعات المحلية• إلى النظر للاتصال "كتبادل صرف غرضه شرح رهانات تسيير البلدية، وتوضيح اختيار كل الفاعلين المعنيين، كما أن تحقيق فعالية أكبر في مجال التنمية تتطلب إعطاء الأولوية للاتصال الجواري، وذلك باستخدام كل وسائل الاتصال من القنوات الرسمية إلى الوسائل الأكثر حداثة.
- ✓ **مبدأ المسائلة والشفافية:** تعد سيادة القانون والديمقراطية قاعدتين اساسيتين من أجل رقابة حكومية مستقلة ومسائلتها، حيث تعد الاستقلالية، المسائلة والشفافية متطلبات مسبقة لتحقيق الديمقراطية والحوكمة الجيدة، وحددت (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة –الأنتوساي)• من خلال تقريرها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، مشيرة إلى أن الشفافية هي قوة مؤثرة تستطيع محاربة الفساد، وتحسن الحوكمة وتعزز المسائلة.
- ✓ **تعزيز العمل التطوعي:**

يقوم العمل التطوعي من وجهة نظر (إسماعيل محمد الأفندي، 2012) بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي سواء كان هذا الدافع شعوريا أو □ شعوريا، و□ يهدف المتطوع تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص، بل اكتساب شعور □نتماء إلى المجتمع، وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية ملحة، أو خدمة قضية من القضايا التي يعاني منها المجتمع.

•– استعملت فرنسا مصطلح الديمقراطية الجوارية، وأصدرت قانون سنة 2002 الذي جعل الديمقراطية التشاركية تطبق على المستوى المحلي، فيما استعملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل) النموذج في السبعينات بمدينة (مونتي أليغرو) البرازيلية التي تشكل نموذجا راق في الديمقراطية التشاركية، ثم طبق في الدول الأوربية في الثمانينات في بريطانيا وسميت الديمقراطية التداولية وفي ألمانيا (برلين).

•–تم ذلك خلال ورشة أقيمت حول رهانات الاتصال المحلي، في منتدى نظم خلال الفترة الممتدة بين 26 و30 جانفي 1998، في الطبعة الأولى منه والتي تمحورت حول الاتصال الإفريقي تحت عنون: 'Africité 98" نظم في "أبوجا" بكوت ديفوار وبحضور 40 دولة منهم 30 دولة افريقية، وخصص لوضعية البلديات الإفريقية.

•–أشار التقرير إلى أن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مستمد من المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 المعد من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) والمؤشر من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC) في ديسمبر 2008.

المبحث الثالث: متطلبات تحقيق التنمية المحلية من منظور تشاركي:

أولا: مفهوم المشاركة وتوجهاتها:

1-مفهوم المشاركة:

وصف (البنك العالمي World Bank , 1996, p 3-7) المشاركة، بأنها مفهوم متعدد المعاني، ورد ذلك في إصداره (Participation Source book) سنة 1996، فذكر أنه "مفهوما غنيا ذو دلالات عديدة، بحسب الأشخا والوضعيات"، ويمثل عند باحثين: قضية أو مبدأ، وممارسة، كما يشكل غاية في حد ذاتها.
لأنه مفهوم غني ويمثل كل ذلك، فالمختصون يربطونه بمفهوم (الديمقراطية) ويشيرون إلى أنه يراد بها تطبيقاتها: المشاركة السياسية، الجماهيرية، الشعبية، وغيرها، وتأخذ أشكالا وآليات متباينة تختلف حسب طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد، وحسب التقسيم الإداري المتبع (مركزي) أو (لامركزي) وتتجسد في الواقع عن طريق المجالس المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات، الأحزاب السياسية، لجان الأحياء، التنظيمات الرسمية وغير الرسمية)

كما تأخذ (المشاركة) معنا أوسع عندما نتحدث عن (المشاركة المجتمعية) التي تعد "إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير، وبناء مجتمع ديمقراطي يدير فيه المواطن الشؤون العامة، على أساس احترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع المواطنين، وبالمشاركة يسهم المواطنون في مواجهة تحديات التنمية البشرية".

في سياق العمل البلدي، يبين (دليل عملي تدريبي•، 2015، 5) عن "المشاركة والمشورة المجتمعية"، صادر عن صندوق تطوير وإقراض البلديات في فلسطين، أن المشاركة تحيل إلى عمليتي (الحوار) و(التشاور) مع المواطنين لتكريس مبادئ الحكم الرشيد، بحيث تقوم على التواصل بين البيئة المحلية والمجتمع، وتعتمد على تبادل المعلومات بينهما، وتقديم مداخلات من المواطنين بشأن قضية ما، قبل اتخاذ الهيئة المعنية اقرارا بشأنها، أو وضع السياسات آو تحديد اتجاه لأخذ القرار.

كما أشار التقرير (نفس المرجع، . 5-6) إلى أهمية (التشاور) الذي يشكل أحد الطرق لمساعدة الهيئة المحلية بمستوياتها المتعددة على اتخاذ القرارات، كما يمكن استخدامه لأغراض التخطيط العام،

•تقرير عملي أعد في إطار صندوق تطوير وإقراض البلديات، من قبل السلطة الفلسطينية سنة 2005، لتكون القناة الرئيسية والمفضلة لدعم عملية التطوير والإصلاح للهيئات المحلية. وقد تم تأسيسه كجزء من مبادرة السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق الفعالية، والإصلاح، والشفافية، ويعمل الصندوق على ترجمة السياسات ذات العلاقة بقطاع الحكم المحلي إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، وكذا مساعدة الهيئات المحلية لتعزيز قدراتها ورفع مستويات الأداء http://www.mdlf.org.ps/.

وتخطيط المشاريع، ووضع السياسات الخدماتية والاجتماعية، حيث تعتمد الهيئة المحلية (البلدية) عليه في شؤون مختلفة ومن بينها تخطيط الأحياء.

2-خلفية ظهور المشاركة:

ظهر مفهوم (المشاركة Participation) لأول مرة ضمن مصطلح (تنمية المجتمع) أو (التنمية المحلية) في نهاية خمسينيات القرن الماضي، في عمل المسئولين بمجالات التنمية المختلفة، وطرح نتيجة للاختلاف بين واقع المجتمعات وتوقعاتهم، ما دفعهم لتعليق أهم أسباب فشل المشاريع التي خططوا لها إلى اعتبار أن اهتمامات السكان وتطلعاتهم بعيدة جدا عن المخططين والمنفذين، وخلصوا إلى أن (المشاركة) هي المتغير الأساسي، ويتوقف عليها نجاح أو فشل مشروعات التنمية، خاصة في المجتمعات النامية، لتصبح مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية المحلية حقيقة لدى المخططين، وتبين أن المشاريع التي يشارك فيها الأفراد أقل تكلفة مادية، ومردودها أكبر من الناحية العلمية.

3-أهداف المشاركة:

تهدف المشاركة عموما إلى (المرجع السابق، 10):

- تطوير علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع والصالح العام، قوامها المساواة والاحترام والعطاء، يتعاون الأطراف بإمكانيات مختلفة لزيادة المردود وتحقيق الأهداف المشتركة.
- تمكين الفرد من القيام بدور في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع، وإعطاءه فرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع، بأفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف.
- منع احتكار سلطة اتخاذ القرارات ووضع المخططات والأهداف، بزيادة نفوذ الأفراد في مبادرات التنمية، بخلق علاقة تفاعلية تعاونية تعتمد على الجهود المشتركة للحكومة والمواطنين بشكل متكامل ومتطابق، لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع المحلي في إطار المصلحة العامة.
- تحديد العوامل المتحكمة في درجة المشاركة وأشكالها، كون إشراك الأفراد في مشروعات التنمية المحلية يختلف حسب الخصائص والظروف الاجتماعية، الثقافية وغيرها السائدة في المجتمع.

4-شروط تحقيق مشاركة المواطن في مجال التهيئة الحضرية للمدن:

تتطلب المشاركة كمقاربة تستخدم في مجالات تنمية المجتمعات، بما في ذلك مجال التهيئة العمرانية للمدن باعتبارها تندرج ضمن مجال التنمية المحلية، التركيز على النقاط التالية:

- الأولوية للمشاريع التي تهم حياة الأفراد مباشرة، وتلبي حاجاتهم المستعجلة، لزيادة ثقتهم وتحفيزهم• على التعاون والعمل لإنجاح المشاريع (حسن إبراهيم عيد، 1999، 64).
- عدم فصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها، وتحل وفقا لخطة شاملة ومتكاملة.
- الاعتماد على الموارد المحلية• وتعتبر أهم قواعد التنمية المحلية. (محي الدين صابر، 1986، 247)

5-مستويات تحقيق المشاركة في مجال التهيئة الحضرية للمدن:

تنقسم المشاركة إلى خمس مستويات وهي:

1) **تقديم المعلومات:** إعلام المجتمع بما تم التخطيط له.
2) **التشاور:** تقديم مجموعة خيارات والاستماع للتغذية الراجعة للمشاركين من المجتمع المحلي.
3) **اتخاذ القرار بشكل مشترك:** تشجيع المجتمع المحلي ليقدم أفكار إضافية وخيارات، ومشاركته في اتخاذ القرار.
4) **العمل معا:** في هذا المستوى لا يتم اتخاذ القرار بشكل مشترك وحسب، وإنما يتم تشكيل شراكة بجسم معين، كي تقوم بحمل أعباء العمل القائم على القرار المشترك.
5) **دعم المبادرات المجتمعية المستقلة:** المساعدة في معرفة احتياجات ودعم مبادرات المواطنين وتلبيتها بالمشاريع المقدمة، وتقديم النصح للحصول على الدعم من المصادر المتوفرة.

من ناحية أخرى تظهر أهمية المشاركة في عمل الجماعات الملحية، نظرا لتعدد أدوارها، من حيث أنها:

- تعزز استمرار العلاقة المنظمة بين الهيئة المحلية وكافة أفراد المجتمع وفعالياته.
- ربط البرامج والخدمات بالقضايا الحياتية واليومية للمجتمع المحلي.
- تعكس رغبة الأفراد واستعدادهم للاندماج والمساهمة في تحسين المجتمع وتطويره.
- تأتي بمبادرة من الهيئات المحلية (متخذي القرار) وأيضا نتيجة لنمو وعي الأفراد.

•- يعد أهم عائق يواجه التنمية المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة.

•يمكّن الاعتماد على الموارد المحلية، من احداث التغير الحضاري المقصود، بإدخال أنماط جديدة تحقق التكيف الاجتماعي السليم مع التجديدات بالموارد المحلية، وهي قاعدة ذات نفع اقتصادي كبير، حيث تقلل التكاليف وتفرض حسن سير المشروعات.

ثانيا: مفهوم المقاربة التشاركية وأسباب تبنيها في مجال التهيئة الحضرية للمدن:

1-الجذور التاريخية للمقاربة التشاركية:

تعود جذورها لسنوات السبعينيات، وتأسست لتحقيق مشاركة فعالة في مجال التنمية المحلية، كما دعا البنك العالمي في التسعينيات لاعتماد أسس "الإدارة التنموية الجيدة"، بتبني مطالب هيئات المجتمع المدني المحلي، بتحقيق الترابط بين عالمية حقوق الإنسان ومقاربة الديمقراطية المشاركتية، باعتبارها تصورا اقتصاديا قائما على حرية المبادرة الفردية، ومبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد.

يعتبر (بولو فرير Paulo Freire) أحد مؤسسيها، يقول:"إنها لا تعني امتياز لبعض الأشخا ، لكن حق لكل الناس للتعبير، وفقا لذلك لا احد يستطيع أن يقول الحقيقة بمفرده، ولا يمكنه أن يقولها مكان شخص آخر، بطريقة عادية، نريد من الآخرين كلمتهم". (عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، 2013)

توجهت مختلف البلدان إلى تبني مقاربة اجتماعية-سياسية لتمكن الفواعل المجتمعية الجديدة من اقتسام السلطة بين الدولة والجماعات المحلية المنتخبة، وتعزيز دورها في اتخاذ القرار، وتحريك عجلة التنمية المحلية، باستخدام الديمقراطية التشاركية". لذلك تعتبر المقاربة "أحدث الصيغ المفاهيمية المعاصرة لإعمال وتجذير تطبيق مفهوم الديمقراطية، انطلاقا من منظور إصلاح وتجاوز نقائص (الديمقراطية التمثيلية)•، وتتميز بإرساء بناءات مفاهيمية متسقة مع بعضها مثل: اللامركزية الإدارية•، المواطنة، الحكم الراشد، الشفافية. (عصام بن الشيخ، أمين سويقات، مرجع سابق)

-الحصول على المعلومات لبناء الآراء.

-خلق تصورات ورؤى توافقية.

-تجنيب الجماعة المحلية الفشل التنموي.

-إعلاء قيمة (المواطنة Citoyenneté).

الأهم من كل ذلك أن المقاربة التشاركية، تمثل الحل لتجاوز مشكل الانسداد الديمقراطي للمجتمعات، التي تعرف عجزا في التسيير، واللاحكامة في البيروقراطية الإدارية، واللارشادة في اختيار البدائل التسييرية التنموية، وانعدام الشفافية وسوء تسيير الموارد المالية والبشرية.

•تمثل الديمقراطية التمثيلية شكلا ل والنظرية المدنية، وفيها يختار الناخبون (على نحو حر وسري في انتخابات تعددية) ممثلين ينوبون عنهم، وتشتمل على منح سلطات أكبر لنواب البرلمان مما تمنحه الملكية الدستورية أو ديمقراطية الاشتراك، لتمييزها عن الاشتراكية لذا فإن جميع الدساتير تنص على استقلالية القضاء وعلى إجراءات أخرى لموازنة السلطات التمثيلية كتغيير التواب في حال عدم رضا الناخبون عنهم ، إمكانية إجراء استفتاء.

•-تمثل اللامركزية الإدارية، آلية لتطبيق التوزيع العمودي للسلطات بمنح استقلالية في تدبير الشأن المحلي بعيدا عن وصاية السلطة المركزية، ويهدف التوزيع الجديد حسب (مونتيسكيو) للتخفيف من أعباء الدولة، والانتقال من المركز المهيمن والمغلق نحو فضاء أوسع من التسيير،

2-شروط نجاح تنفيذ المقاربة التشاركية:

يضع (Morgane Leguenic, Op. Cit, p 5) جملة من الشروط التي يمكن من خلالها تنفيذ المقاربة التشاركية، ومن ثمة نجاحها، وهذا بعد الاستجابة للخطوات التي سبقت الإشارة إليها، وهي كالتالي:

- المعرفة تامة للبيئة ومنطقة التدخل.
- رفع مستوى الوعي العام للسكان بالقضايا البيئية.
- إشراك جميع فئات المجتمع وجميع المنظمات.

3-أدوات تجسيد المقاربة التشاركية في مجال التهيئة الحضرية للمدينة:

بدأ تجسيد المقاربة التشاركية من خلال تشكيل آليات لتقييم السياسات العمومية تتمثل في:

- **هيئات للتشاور.**
- **تقديم مقترحات.**
- **ملتمسات التشريع•.**
- **العريضة الشعبية.**

4-مؤشرات الاتصال الجواري في مجال التهيئة الحضرية بناء على تفعيل المقاربة التشاركية:

4-1-بالنسبة للمواطنين:

ظهور سلوكات جديدة، ومبادرات فردية وجماعية لدى المواطنين، من خلال الاستجابة لحملات التوعية، والمساهمة في تنفيذ المخططات العمومية، الحر على جمالية المدينة،

- تجسد مفاهيم الحفاظ على الملك العام، المشاركة في التهيئة، تبني مبادرات السلطات المحلية.
- مدى المساهمة في تفعيل وتنشيط المحيط والمحافظة عليه.
- ظهور مفاهيم المشاركة والقرب بين المواطن والسلطات، بتبني المشاريع، واقتراح مبادرات.
- ظهور نوع جديد من الاتصال الصاعد من المواطنين اتجاه المسؤولين المحليين.

4-2-بالنسبة للسلطات المحلية:

- الاهتمام بتعزيز الحوار والتشاور والعلاقة بين المواطن والإدارات العمومية وخلق قنوات اتصال دائمة.
- توفر برامج تخطيط تأخذ في الاعتبار إشراك المواطنين فيها.

• نص ميثاق الأمم المتحدة في المواد 87 (ب)، 24 و32 على حق تقديم الملتمسات، وكذلك النظام الداخلي للبرلمان الأوربي حيث مكن جميع مواطني السوق الأوروبية المشتركة من ممارسة هذا الحق، ونصت المادة 56 من النظام الداخلي للجمعية الاستشارية لمجلس أوربا بمعاهدة الوحدة الأوربية "مسترخت" 1992: "كل مواطن في الاتحاد وكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم وله مركز قانوني في دولة عضو، له الحق بتقديم ملتمس للبرلمان الأوربي.

- توفر مخطط اتصالي يضمن مشاركة المواطن.
- ظهور مفاهيم الديمقراطية التشاركية، الشفافية والمراقبة، التنمية المستدامة، التجديد الاجتماعي.
- مدى تكييف السلطات المحلية للمشاريع مع حاجات السكان.
- تثمين المبادرات الفردية.
- تخصيص برامج تنقل اهتمامات وانشغالات المواطنين، وإنجازات السلطات المحلية.
- تخصيص برامج لتحسيس المواطنين بأهمية الحفاظ على المحيط وتدعوه للمشاركة فيها.
- مدى تحقيق الاتصال الجواري الهادف لإشراك المواطن في القرارات المحلية وتحقيق التنمية.

ثالثا: ظهور المقاربة التشاركية في الجزائر:

1-علاقة المقاربة التشاركية بالدساتير والقوانين:

تبني الجزائر للمقاربة التشاركية مرتبط بالصلاحيات الممنوحة للبلدية من خلال القوانين والدساتير، طرح منذ عام 1967 مع صدور قانون البلدية (24-67)، ثم دستور سنة (1989) الذي نص على: "مشاركة المواطن حق دستوري"، وقانوني البلدية (1990 -2011) حيث نظروا إلى (البلدية) على أنها إطارا حقيقيا لمشاركة المواطن المحلي.

ويعد صدور قانون البلدية (08-1990) أول قانون ينظم الإدارة المحلية في عهد التعددية السياسية، ويهدف إلى:

- بناء إدارة محلية فعالة، قوامها الانتخاب، وهدفها تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي.
- إشراك جميع أطياف المجتمع في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية.
- المجتمع المحلي هو القادر على فهم احتياجاته.
- السعي لتكريس مفهوم (اللامركزية) كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية، التي تتطلب المشاركة الواسعة للمجتمع المحلي، توفير الوسائل المادية والبشرية لإدارتها. (محمد الطاهر غزيز، مرجع سابق، 05)

في 11 نوفمبر 2014 تم تنصيب فوج العمل الوزاري المشترك والموسع إلى المنتخبين المحليين للمجالس الشعبية البلدية والولائية، وكلف بوضع الترتيبات اللازمة لتأطير مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية لمشاركة المواطن في مجال التهيئة الحضرية، وتعتبر قديمة حسب القانون (89-05).

2-أليات تحقيق المقاربة التشاركية في الجزائر:

-يمكن تحقيق مشاركة المواطنين من خلال عمليتي: (التحقيق- البحث العمومي)، وبالنسبة لمجال التهيئة الحضرية فإن دراسات مخططات التوجيه الأولية والنهائية مفتوحة لكل المواطنين، حيث يمكنهم تقديم ملاحظات ومقترحات، والتي تقوم بمراعاتها مكاتب الدراسات.

-قانون البلدية الذي خصص بابا لتوضيح الدور التشاركي للمواطن، بتمكينه من الإدلاء بآراء واقتراحات متعلقة بتسيير الشأن الملحي، كما نصت المادة (11) على أن البلدية:

- تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

- تتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حسب الشروط المحددة في القانون.

-كما مكّن (قانون الجماعات الإقليمية، مرجع سابق، 09) من تحقيق مبدأ المسائلة والمراقبة والشفافية، وفقا للمادة (14) الذي يعطي الحق للمواطن في الاطلاع على مستخرجات مداولات وقرارات البلدية.

-بذلك تظهر أهمية البلدية حسب رؤية (طاهري حسين،2007، 24) في كيفية تلبية حاجات المواطن، وطرق اتصاله بالسلطات، وتقديم مطالبه المشروعة محليا.

مكّن المرسوم (88- 131)• الذي يحدد علاقة الإدارة بالمواطن من تقديم (**التماسات**)التي تعتبر أداة لتحقيق المشاركة، غير أن المشكل المطروح يتمثل في أن الجهة التي ترسل إليها الالتماسات في الجزائر لا تستطيع تتبعها، بالنظر إلى أنه "لا يوجد إطار قانوني لمتابعة العرائض"، وبدلا من ذلك تتوفر قنوات أخرى تتمثل في (مركز نداء) و(الموقع الالكتروني) لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

-كما تعتبر آلية (**الاستشارة**) ذات أهمية بالغة فيما يخص مشاريع التهيئة الحضرية، هناك وسائل عدة توضع لتحقيقها، منها:

- – مخطط التهيئة.
- -مبدأ الحكامة.
- -التسيير الشفاف: وهو يتيح إمكانية للمواطن الوصول لأية معلومة، بما فيها الوثائق

وقد دعت وزارة الداخلية شهر ماي 2015 الولاة لعقد اجتماعات مع رؤساء البلديات، وحثهم على التحاور مع المواطن لتجسيد "المشاركة الشعبية"، تمت تحت عنوان (إرساء دعائم واليات الديمقراطية التشاركية وترسيخها) بحضور المنتخبين المحليين، المدراء التنفيذيين وممثلين عن المجتمع المدني، تماشيا ومقتضيات قانوني البلدية والمدينة (2006) الراميان للتأسيس لآليات للتشاور والمشاركة عبر:

-القطاعات الفاعلة المتدخلة

-مشاركة المواطن والمجتمع المدني: وتكون وفقا لطريقتين:

أ-<u>التحقيق العمومي:</u> يعتبر أحد أشكال المشاورة والمشاركة الشعبية، وتقتضي إجراءات إعداد مخططات التهيئة والتعمير أن يقوم رئيس المجلس البلدي بعرض المشروع للتحقيق العمومي خلال 45 يوما بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، و60 يوما لمخطط شغل الأراضي، والغرض من

• – المرسوم التنفيذي والمواطن، مؤرخ في:" 20 ذي القعدة عام 1408، الموافق 4 جويلية سنة 1988 صادر بالجريدة الرسمية العدد 27 لسنة 1988.

ذلك تمكين السكان من إبداء رأيهم وملاحظاتهم، على أن يعدل المشروعات عند الاقتضاء، وهذا لمراعاة خلاصات التحقيق.

ب-الإعلام والإشهار: حيث يلزم التشريع البلديات بإشهار واسع لأدوات التهيئة والتعمير، وهذا لتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات حول وضعية مدينتهم من حيث تطورها وآفاقها، كما منح الحق للمجتمع المدني لإبداء الملاحظة والاعتراض في ميدان التعمير. (محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، 34-35).

3-تداخل الاتصال الجواري والتهيئة الحضرية وعوائق تطبيق المقاربة التشاركية:

تتجلى صعوبة تطبيق المقاربة التشاركية في الميدان من جهة بالإطار القانوني الذي ما زل لم يتبلور بعد، وببعض القوانين القديمة التي لا تساير الواقع، ومن جهة أخرى بغياب ثقافة المشاركة في الشأن العام لدى المواطن، وهذا مرتبط بدوره بأنه لم يتم تعويد المواطن على ذلك، ويوصف المواطن بـ "المتقاعس" عن آداء دوره التشاركي.

من ناحية أخرى يظهر العائق في طريقة الاتصال المباشر الذي يمكن تحقيقه في إدارة الشأن المحلي، وهو أمر مرتبط بالحق المكتسب للمواطن، حيث أنه: "من حق المواطن حضور الجلسات التي تتم على مستوى البلديات" -والمخصصة لدراسة مختلف المشاريع، ودور الحضور والنقاش الدائم حول ما يخص الشأن المحلي في إيجاد حلول لمختلف المشاكل المطروحة- وهذا حسبما ورد في قانون البلدية، ومع ذلك لا تسجل البلدات حضور المواطنين وهو ما يطرح مشكل دور المواطن والحس المدني.

لأجل ذلك يرى مختصون ضرورة مراجعة المنظومة القانونية، بما في ذلك قانون البلدية (11- 10)، وإدخال آليات على القانون منها: (إتاحة الإمكانية لرؤساء البلديات لاستشارة المواطنين في التنمية المحلية)، تحضير قانون يجعل (مشاركة) المواطنين احد مقومات (النيابة المحلية).

كما تظهر أطر ترقية المقاربة التشاركية من خلال اعتماد تدابير على غرار إصلاح المنظومة القانونية وتكوين الموظفين، وخلق ثقافة تشاركية بين جميع الأطراف المتدخلة في الشأن المحلي.

خاتمة:

تظهر أهمية تبني الاتصال الجواري في تحقيق التهيئة الحضرية للمدن وفقا لمرتكز المقاربة التشاركية، من حيث مقدرة هذه المتغيرات على إتاحته من وسائل وأدوات للمواطن في التواصل، وإيصال صوته للمسوؤلين على المستوى المحلي، وهي خطوة ذات فعالية في تعزيز مفهوم الاتصال الجواري الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المحلية، من خلال جهود كل المتدخلين في المحيط الحضري، بالرغم من القصور الواضح في تجسيد المقاربة ميدانيا بما ينعكس على الاتصال ووسائله وسبل تحقيقه بين "الناخبين" و"المنتخبين".

إلا أن النتيجة التي يمكن التوصل إليها أيضا، وهي أنه لا خيار أمام المنتخبين سوى فتح باب الحوار والاصغاء والأخذ بأراء المواطنين خدمة للمصلحة العامة، وهذا وفقا للمقاربة التشاركية التي تقوم أساسا على التواصل من خلال: الاستشارة، تقديم التماسات وعرائض، واشراك المواطنين في عملية التحقيق أو البحث العمومي، وهي سبل نراها مهمة للدفع بعجلة التنمية المحلية ولاستثارة رغبة المواطنين في الدفاع عن المحيط الحضري، والتي لن تكون بدون اعتباره طرفا فاعلا في معادلة التنمية المحلية.

كما يظهر ذلك من خلال الخطوات والاليات التي وضعت لتجسيدها في الميدان، لكن الاكراهات التي تحولت إلى عوائق وتخص النسيج الجمعوي وفلسفة المقاربة تحد نوعا ما من نتائجها، وهي اكراهات يمكن إسقاطها على حالة الجزائر لكون تجسيد التشاركية في الميدان حسب بعض المسؤولين رهين "الذهنيات" وغياب الشفافية ليس من جانب السلطة فحسب، بل ومن جانب المواطنين، إضافة إلى غياب ثقافة تشاركية لدى المواطنين، وغياب الحس المدني على المستويات الثلاث: السلطة، الموظفين والمواطنين.

زيادة على إهمال السلطات لدور المواطنين في المشاركة، وتعويده التغيب عن مختلف النشاطات والبرامج التي تهم حياته ومحيطه بشكل مباشر، كما يظهر أن الواقع الحضري لا تسايره القوانين والاجراءات التنظيمية– التقنية، وهذا يعد خطأ كبيرا، وتجاوزا لما هو حاصل في دول العالم من تجديد للمقاربات والقوانين لخدمة مجال التهيئة الحضرية، حيث جاءت المقاربة التشاركية في أوروبا تحديدا للتصدي للنزعة "الفردانية" وتكريس الوعي "المجتمعي الطبقي" على طريقة "كارل ماركس"، وهذا يعبر عن وعي المنظرين والباحثين والساسة الغربيين بأهمية دور المواطن والمجتمع المدني في سيرورة التنمية المحلية وتحقيق التهيئة الحضرية للمدن، ولن يبرز دوره دون تحقيق: اتصال، قرب ومشاركة، وهي عناصر من شانها الدفع بعجلة التنمية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. فوضيل دليو، **الصحافة الجوارية: من جغرافيا المسافات إلى جغرافيا العلاقات**، جامعة منتوري قسنطينة، مجلة البحث الاجتماعي، عدد 10، سبتمبر 2010.
2. Thierry Libaert; **Communication de Proximité ;de la communication locale** ; 28 MAI 2009, P 3, http://jeunesetverts.canalblog.com.
3. السعيد سليماني، الخدمة العمومية في الجزائر: واقع وافاق، 2015.
4. ميلود قاسم، **علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر: بين الأزمة ومحاولات الإصلاح**، مجلة "دفاتر السياسة والقانون" العدد 5، جوان 2011.
5. بنجامين ستورا، ترجمة: ممدوح كعدان، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال: 1962– 1988**، دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
6. هناء محمد الجوهري، **علم الاجتماع الحضري**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، 2009.
7. محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991.
8. باية بوزغاية، **المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري: من أجل تحقيق التنمية المستدامة –مدينة بسكرة نموذجا**، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2014، http://revues.univ-ouargla.dz ، تاريخ الزيارة مارس 2015.
9. Zucchelli Alberto, **Introduction à l'Urbanisme Opérationnel et la Composition Urbaine**, V.3 OPU, Alger, 1983.
10. التيجاني بشير، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
11. ميدني شايب ذراع، **واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة: مدينة بسكرة نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة، جامعة "محمد خيضر" بسكرة: 2013– 2014.
12. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830 . 1954)** الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1985.

13. السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، دار المعارف، القاهرة، ج م ع، 1982.

14. الطاهر لدرع، **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع**، جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط، أكتوبر 2013 http://dspace.univ-biskra.dz.

15. ديفيد ويفر وكريستين أوغان، ترجمة: منى الطاهر، **نظرة عامة في الإعلام والتنمية**، لبنان: 1985.

16. فريد شيبوط، **الاتصال الجواري: أداة حديثة للتنمية، مقاربة نقدية لواقع الاتصال في الجزائر**، جامعة الجزائر، 2001.

17. عبد الرحمان عزي، **وسائل الاتصال والمجتمع الريفي في العالم العربي: أزمة المنطلق وتمدن الرسالة**، المجلة الجزائرية للاتصال، 1992.

18. إسماعيل محمد الأفندي، **دور المدرسة في تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في بيت لحم**، جامعة القدس المفتوحة، 2012، http://www.qou.edu/.

19. **World Bank, The World Bank participation source book**; 1996, p 3-7, www.worldbank.org.

20. **المشاركة والمشورة المجتمعية**، دليل عملي تدريبي، صندوق تطوير وإقراض البلديات، http://www.mdlf.org.ps/، زيارة الموقع يوم 2 نوفمبر 2015، الساعة العاشرة صباحا.

21. حسن إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

22. محي الدين صابر، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، بيروت: المكتبة العصرية، ط 2، 1986.

23. عصام بن الشيخ، أمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب، دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي**، http://manifest.univ-ouargla.dz، زيارة الموقع جانفي 2015.

24. Morgane Leguenic, **L'approche Participative Fondements et Principes Théoriques Application a L'Action Humanitaire**, http://www.compasqualite.org, Septembre 2001 ; Groupe URD, p1.

25. محمد الطاهر غزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة (قاصدي مرباح) ورقلة، 2009– 2010.

26. رئاسة الجمهورية، **قانون الجماعات الإقليمية**، 2012.

27. طاهري حسين، **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية: دراسات مقارنة**، الجزائر: دار الخلدونية 2007.

28. محمد الهادي لعروق، **التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية**، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، مخبر التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة، 10 جانفي 2008.